الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

ثانية ليسانس علوم تجارية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Science de Gestion

Département des Sciences commerciale

مقياس الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال

محاضرة07: الأنظمة النقدية

أولا: المفهوم:

يمكن بوجه عام، تعريف النظام النقدي بأنه مجموعة القواعد التنظيمية والإجراءات التي تضبط إصدار وسحب (تدمير) النقود من التداول، والذي يتميز بثلاث خصائص أساسية:

- خاصية التركيب، فالنظام النقدي كأي نظام اقتصادي يتمتع بخاصية التركيب، بمعنى أنه يتكون من مجموعة من العناصر، منها ما هو أساسي ومحدد ومنها ما هو ثانوي. والعنصر الأساسي في النظام النقدي هو "القاعدة النقدية" أو قاعدة القِيم، والغاية منها المحافظة على القيمة الاقتصادية للنقود في الداخل والخارج.

- النظام النقدي في أي دولة هو جزء لا يتجزأ عن النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد، والروابط النقدية هي أساسا روابط اجتماعية.

- النظام النقدي هو نظام تاريخي، أي أنه لا يتصف بالثبات، بل يتطور و يتغير مع تطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتمي إليه. وعلى المستوى الدولي، يشكل النظام النقدي الدولي مجموع القواعد والمكانيزمات والمؤسسات التي تهدف إلى تنظيم و مراقبة المبادلات النقدية بين الدول.

ثانيا: أنواع الأنظمة النقدية

لقد مرت النقود بمجموعة من الأنظمة النقدية، وكل نظام كان يهدف إلى تحقيق أساس لقياس القيمة.

1- النظام النقدي السلعي:

أ- المفهوم

وهو ذلك النظام النقدي الذي تكون فيه النقود السلعية وسيلة مبادلة، ولها قيمة ذاتية، كما أن هذا النظام يعطي صفة القبول العام لسلعة ما، وبشروط معينة من أجل القيام بوظائف النقود. ويكون في هذا النظام أساس تحديد القيمة، كمية مسماة من سلعة معينة أو كميات مسماة من سلعتين أو أكثر والتي تكون فيه القوة الشرائية لوحدة النقود في التداول مساوية للقوة الشرائية لمقياس القيمة المسماة.

ب- شروطه: لقيام هذا النظام لابد من توفر جملة من الشروط وهي:

- تمتع السلعة المستخدمة كنقود بالقبول العام.

- ضرورة تساوي القيمة الإستهلاكية الإستعمالية للسلعة المستخدمة كنقود مع القيمة النقدية لها.

- تؤدي السلعة المستعملة كنقود وظيفة التبادل وتحقق في نفس الوقت الإشباع السلعي.

- إمكانية تحديد قيمة السلعة بالنسبة إلى باقي السلع المستخدمة كنقود.

ج- **الصعوبات:** من الصعوبات التي تواجه هذا النظام ما يلي:

- صعوبة حفظ القيمة لبعض السلع المخزنة

- أدى استخدام عدة سلع كنقود إلى صعوبة إيجاد قيمة السلعة مقارنة بالسلع الأخرى المتخذة كنقد.

- صعوبة التجزئة: وتظهر هذه الصعوبة في السلع الكبيرة غير القابلة للتجزئة.

2- النظام النقدي للمعدن الواحد:

ويدل اسم هذا النوع من الأنظمة النقدية، أن الصفة الأساسية لهذا النظام هو ارتباطه بنوع واحد من المعادن (الذهب أو الفضة مثلا). ويعتبر دراسة النظام النقدي الذهبي (نظام الذهب) مثالا تقليديا لدراسة نظام المعدن الواحد، ويتميز هذا النظام بأن قيمة وحدة النقد الأساسية فيه (الدولار، الجنيه مثلا) ترتبط ارتباطا ثابتا بالنسبة إلى الذهب، وبذلك تتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القدرة الشرائية لكميات معينة من الذهب. ويقوم النظام النقدي للمعدن الواحد (نظام قاعدة الذهب) على الأسس التالية:

- يعمل البنك المركزي على تحديد سعر ثابت، لوحدة النقود بالنسبة إلى الذهب، أي أن وحدة النقود كالدولار تساوي مقدارا معينا من الذهب الخالص المحدد العيار بدرجة نقاوة معينة ووزن معين.

- ضرورة تساوى القيمة السوقية للذهب مع قيمته كنقود أي أن الوحدة النقدية إذا بيعت كمعدن لأغراض صناعية ، يجب أن تتساوى قيمتها كقوة شرائية كوحدة نقدية وحتى يتحقق هذا، على الدولة ترك حرية السك والصهر للأفراد، أي أن لهم حرية تحويل السبائك الذهبية إلى نقود وصهر النقود وتحويلها إلى سبائك أو أي مصنوعات ذهبية أخرى.

- تلتزم الدولة بضمان إمكانية تحويل قيمة أي نقود مساعدة سواء كانت من النحاس أو البرونز أو غيرها أو حتى ولو كانت أوراق إلى نقود ذهبية

- حرية كاملة في تصدير واستيراد الذهب(عدم وجود قيود) ونقله من وإلى الدولة حتى تضمن تحقيق معدل ثابت لصرف عملتها على المستوى الدولي

- ضرورة حرص الدولة على تحقيق التوازن بين كمية النقود في داخل الدولة وبين كمية الذهب التي تملكه (الغطاء الذهبي) من أجل تحقيق مرونة في تحويل أي مبلغ من وحدات النقود إلى ذهب عند الطلب.

ويتمثل نظام قاعدة الذهب في ثلاثة أشكال هي: نظام المسكوكات الذهبية، نظام السبائك الذهبية، نظام الصرف بالذهب. وهذه الأشكال الثلاثة لنظام قاعدة الذهب تسير على نفس المبدأ العام (ارتباطها الثابت بالذهب) في أداء وظيفتها.

أ- نظام المسكوكات الذهبية:

يعتبر هذا النظام من أقدم النظم الذهبية المعروفة، حيث كانت القطع الذهبية تنقل من يد إلى أخرى، لذلك عرف هذا النظام باسم "نظام الذهب المتداول"، وفي هذا النظام تحتوي الوحدة النقدية على وزن معين من الذهب يساوي قيمتها الإسمية، وتحتفظ مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب. ولتحقيق هذا الشرط فإنه يتعين:

- تعيين وزن وعيار الوحدة النقدية الذهبية المتداولة

- حرية سك الذهب بأية كميات دون تحمل أية تكليف لمنع زيادة القيمة الإسمية عن القيمة الحقيقية

- ضمان حرية صهر المسكوكات إلى سبائك بدون أي قيد لمنع هبوط القيمة الإسمية للمسكوكات عن قيمتها الحقيقية

- توافر قابلية تحويل جميع انواع العملات إلى نقود أو سبائك ذهبية. فإذا وجدت أوراق بنكنوت فإنها تكون قابلة للصرف بالمسكوكات الذهبية

- ضمان حرية تصدير وإستيراد الذهب للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية للعملة، وقيمتها الخارجية.

وتهدف هذه الإجراءات إلى المحافظة على أسعار صرف ثابتة ومستقرة. وقد أستعمل في ظل هذا النظام أنواع أخرى من العملات المصنوعة من المعادن المختلفة (كالبرونز والنحاس مثلا) كنقود مساعدة من فئات ذات قيمة منخفضة لخدمة المعاملات التجارية الصغيرة، والجدير بالذكر أنه في ظل هذه

القاعدة لم تكن النقود المتداولة كلها ذهبية. وإنما كانت تمثل جزءا صغيرا من العرض الكلي للنقود، وكان للأفراد مطلق الحرية في إستخدام الذهب أو البنكنوت أو النقود المساعدة، لأنها كانت تتمتع بحرية التحويل إلى نقود ذهبية.

ولقد تم اتباع هذا النظام في الفترة بين مطلع القرن التاسع عشر وبداية الحرب العالمية الأولى في سنة 1914. فمع بداية الحرب تخلت معظم الدول عن نظام المسكوكات الذهبية و إنتقلت إلى نظام السبائك الذهبية. وتخلت تدريجيا الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا النظام في سنة 1933.

ب- نظام السبائك الذهبية:

في ظل هذا النظام تم التخلي عن سك القطع الذهبية بنفس الحرية التي كانت سائدة في ظل نظام المسكوكات الذهبية. وقد اختفت القطع الذهبية من التداول، وأصبحت النقود الورقية هي النقود القانونية.

ولعل من الأسباب التي جعلت الدول تتخلى عن نظام المسكوكات نجد:

- اتساع نطاق المعاملات التجارية وعدم توفر رصيد كاف من الذهب بعد انتهاء الحرب

- المضاربة على أسعار الذهب ومحاولة الإستفادة من فروق الأسعار

- أوقات الأزمات النقدية يزداد طلب الأفراد على الإحتفاظ بالذهب

من هذا الواقع وجدت الدول المختلفة أن الأمر يقتضي البحث عن نظام يحقق الإقتصاد في الذهب مع البقاء على قاعدة الذهب في نفس الوقت. لذلك نجد أن الدولة أصبحت مستعدة لتحويل وحدة النقد الأساسية إلى ما يعادلها من سبائك ذهبية والتي قد لا يقل وزن الواحدة منها عن حد أدنى (قدره مثلا 400 أوقية من الذهب أو ما يعادل 1700جنيه استرليني حالة إنجلترا). وذلك من أجل تحقيق هدفين، أحدهما الإبقاء على حرية التحويل إلى ذهب وبالعكس، والآخر تقليل نطاق التعامل بالذهب، ومنع إكتنازه للإحتفاظ به كإحتياطي للمدفوعات الخارجية. ومن هنا أطلق على هذا النظام نظام السبائك الذهبية وتجدر الإشارة إلى أن أوجه الشبه بين نظام المسكوكات ونظام السبائك تتمثل في أن وحدة النقد الأساسية تكون مرتبطة بالذهب بنسبة ثابتة وأن الدولة مستعدة لبيع وشراء الذهب بسعر ثابت، وأن هناك حد أدنى لحجم كل عملية وكذلك في توفر حرية تصدير الذهب واستيراده.

وبمقارنة هذا النظام بالنظام السابق فإننا نجد:

- إختفاء المسكوكات الذهبية من التداول في ظل هذا النظام.

- قيام البنك المركزي بشراء كميات غير محدودة من الذهب لمنع إرتفاع قيمة الوحدة النقدية بالنسبة للذهب، إلا أن كميات الذهب المشتراة تذهب إلى الخزانة العامة ولا تعود مرة أخرى للتداول، وكان يدفع لهم بنكنوت مقابل الذهب.

- قلل هذا النظام من الإسراف في الذهب، وإن كان أبقى على إنتقاله من دولة إلى أخرى على شكل سبائك كما ظلت أسعار الصرف ثابتة كما كان في النظام السابق.

- رغم أن نظام السبائك يمنع صغار المتعاملين من التعامل في سوق الذهب إلا أنه لا يمنع كبار المضاربين من محاولة إكتناز الذهب والمضاربة عليه.

ج- نظام الصرف بالذهب

وفي هذا النظام لا تتحدد قيمة الوحدة النقدية للبلد على أساس الذهب مباشرة، وإنما ترتبط بنسبة ثابتة لعملة بلد آخر يسير على نظام السبائك الذهبية، أي أن عملة الدولة تكون قابلة للصرف بالذهب ولكن عن طريق عمله وسيطة لدولة أخرى.

ويكون غطاء العملة في هذه الحالة في شكل عملات أو أذونات أو سندات حكومية بفائدة بعملة البلد المتبوع، ومثال ذلك وضع الجنيه المصري عندما عادت إنجلترا إلى قاعدة الذهب في الفترة من 1925 إلى 1931 وذلك بإتباع نظام السبائك الذهبية حيث كان الجنيه المصري يرتبط بالجنيه الإسترليني. وكان الجنيه الإسترليني بدوره يرتبط بالذهب. في هذه الحالة كان الجنيه المصري قابل للصرف بالذهب ولكن عن طريق عملة وسيطة هي الإسترليني.

وقد انتشر استعمال هذا النظام في العالم خلال القرن التاسع عشر، حيث اتبعته الهند في سنة 1892 والارجنتين في سنة 1898وأصبح نظام الصرف بالذهب نظاما دوليا في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث طبق في الكثير من الدول.

ويحقق هذا النظام المزايا التالية:

- وجود سعر صرف ثابت بين البلد التابع والبلد المتبوع

- الإقتصاد في إستخدام الذهب والحصول على فوائد لأن الإحتياطي يتكون أساسا من عملات وأذونات وسندات البلد المتبوع

- تخفيض تكاليف تخزين الذهب والحراسة

وبسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى وتداعيات أزمة الكساد الكبيرة للفترة (1929،1933) واجهت اقتصاديات العديد من الدول صعوبات عديدة لمواجهة الآثار الاقتصادية لذلك، مما أدى للتخلي عن اتباع قاعدة الذهب وعدم الالتزام بأحكامها من قبل العديد من البلدان، الأمر الذي أدى إلى انهيار قاعدة الذهب والتي يمكن حصر أهم الصعوبات والأسباب التي أدت إلى انهيارها بما يلي :

- قلة الكميات المتوفرة لدى البلدان من الذهب وعدم كفاية انتاجه لمواكبة الطلب عليه ولمعالجة آثار الحرب العالمية الأولى ومواجهة نفقاتها الاصلاحية

- تركز الاحتياطيات الذهبية في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مقارنة ببلدان أوروبا الشرقية، وبالرجوع إلى الاحصائيات الدولية احتوت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بعد نشوب الحرب على ثلاثة أخماس الذهب المتوفرة في العالم

- قيام بعض البلدان بفرض بعض القيود على حرية استيراد وتصدير الذهب لإجراء التبادلات التجارية الدولية وفرض القيود الجمركية والضريبية بهدف تعزيز المركز الاقتصادي لها وتحسين أوضاعها المحلية، ومثال ذلك فرض بعض القيود الجمركية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم مركزها الاقتصادي المحلي وتجارتها الخارجية

- قيام بعض الدول بعمليات التوسع في اصدار النقد دون أن يقابله قدر مناسب من الاحتياطيات الذهبية الواجب توفرها كغطاء نقدي، وذلك بهدف التوسع بالاستثمار وتنشيط الاقتصاد لتجنب آثار الكساد الكبير

ويمكن إضافة بعض العيوب لهذا النظام:

- إن الخسائر التي يتعرض لها البلد المتبوع ينعكس أثرها فورا وتلقائيا على البلد التابع

- التبعية الإقتصادية والسياسية الكاملة (تمس استقلالية البلد التابع) بسبب الإرتباط الوثيق بين الدولتين

- إن بقاء هذا النظام (نظام الصرف بالذهب) يتوقف على بقاء الدولة المتبوعة على نظام السبائك الذهبية، فإذا عدلت عنه الدولة المتبوعة كما حدث في إنجلترا سنة 1932، انتهى النظام بالنسبة للدولة التابعة، كما حدث بالنسبة لمصر والدول ا أخرى التابعة للأسترليني.

3- النظام النقدي للمعدنين:

وفي ظل هذا النظام تحددت قيمة الوحدة النقدية بنسبة لمعدنين هما الذهب والفضة. أي أنها قاعدة مزدوجة ترتبط بمقتضاها قيمة النقود بعلاقة ثابتة مع قيمة الذهب والفضة في نفس الوقت. ويتحقق هذا الإرتباط بتوافر ثلاثة شروط:

- أن يتم تحديد الوزن المعدني الذي تساويه وحدة النقد في كل من المعدنين على التوالي بما يترتب على ذلك من إنشاء علاقة ثابتة بين قيمة الذهب والفضة

- أن تتمتع المسكوكات المصنوعة من كل من المعدنين بقوة إبراء غير محدودة

- أن تكون هناك حرية للأفراد في تحويل سبائك أي من المعدنين إلى مسكوكات وبالعكس طبقا للنسبة القانونية التي تقررت بين أوزان كل منهما وعندما كان نظام المعدنين متبعا في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد كان الدولار الفضي يعادل في وزنه 16

مرة وزن الدولار الذهبي. وهكذا كانت النسبة القانونية بين الذهب والفضة هي 1 مقابل 16 وكان يمكن إستبدال الفضة بالذهب في أي وقت حسب هذه النسبة.

ويلزم حتى يبقى كلا المعدنين في التداول أن تتعادل النسبة بين القيمة القانونية لكل من المعدنين مع النسبة بين قيمتها السوقية. وأن أي إختلاف بين هاتين النسبتين سيؤدي إلى إختفاء المعدن الذي ترتفع قيمته السوقية من التداول. وهذا ما تم توضيحه سابقا من خلال "قانون جريشام " إذ يحدث غالبا أن يختفي أحد أشكال النقود (النقود الجيدة أو المقومة بأقل من قيمتها السوقية) لصالح الشكل الآخر (النقود الرديئة أو المقومة بأكثر من قيمتها السوقية). ومن مزايا نظام المعدنين أنه يحقق زيادة في حجم القاعدة النقدية المتاحة للدولة وبالتالي يزيد من تمشي كمية النقود المطلوبة مع حاجة المعاملات. كذلك من الإنتقادات أنه ليس من الضروري أن يختفي المعدن الجيد من التداول نهائيا. فإذا زاد تحويل العملة الذهبية إلى سبائك واستبدالها بفضة فإن هذا يؤدي إلى زيادة عرض الذهب وبالتالي تنخفض قيمته، وفي المدة الطويلة سيكون هناك تعادل بين نسب القيمة القانونية والسوقية لكلا المعدنين.

4- نظام قاعدة الذهب من حيث الإدارة

وفق هذا المدخل ينقسم نظام قاعدة الذهب إلى نظام الذهب الآلي ونظام الذهب المدار.

أ- نظام الذهب الآلي:

ويقصد به ذلك النظام الذي تسبب فيه تغيرات كمية الذهب في الدولة أثارا على كمية النقود ومستوى الأسعار والنشاط الإقتصادي دون أي تدخل من جانب الدولة أو السلطات النقدية.

ويمكن توضيح أثر انتقال الذهب على الأسعار بالمثال التالي:

نفرض أن نظام الذهب كان هو النظام السائد في العالم، ونفرض كذلك أن النقود زادت في إنجلترا. هذه الزيادة في النقود في إنجلترا تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات البريطانية بالنسبة لأسعار المنتجات المماثلة في الدول الأخرى التي تتبع أيضا نظام الذهب. في هذه الحالة تقل الصادرات البريطانية وتزداد الواردات. وهذا يؤدي إلى خروج الذهب من إنجلترا فتقل إحتياجات البنوك ،حينئذ تلجأ البنوك البريطانية إلى رفع سعر الفائدة لإغراء الدائنين على استثمار أموالهم في إنجلترا، ولكن هذا الإجراء من ناحية أخرى ونعني به ارتفاع سعر الفائدة يقلل من طلب رجال الأعمال على القروض، فتقل مشترياتهم من المواد الخام وبالتالي يقل تشغيل العمال مما يؤدي إلى قلة ما يحصلون عليه كأجور. كما أن انخفاض دخول العمال يؤدي إلى تخفيض مشترياتهم من السلع البريطانية لإرتفاع أثمانها، وعندما يقل الطلب بنسبة أكبر من إنخفاض العرض تنخفض الأثمان. وبالنسبة للبلاد الأخرى التي نزح إليها الذهب من إنجلترا واستقر في خزائنها زادت فيها كمية النقود فارتفعت الأسعار، هذا في الوقت الذي انخفضت فيه الأسعار في إنجلترا، في هذه الحالة يبدأ الناس من جديد لزيادة مشترياتهم من إنجلترا فتزيد الصادرات في إنجلترا وتقل الواردات حتى ينخفض سعر الصرف إلى الحد الذي يصبح عنده إستيراد الذهب أقل تكلفة، لأن الدائن البريطاني لن يرض بسحب الدولارات من أمريكا مثلا، عن طريق بيع حقوقه لمصرف إنجلترا، إذا قل سعر الصرف عن سعر التعادل مطروحا منه التكاليف اللازمة لشحن الذهب والتأمين. ومن هذا المثال نجد أن حركة الصادرات والواردات تعمل على خفض سعر الصرف ورفعه حتى تصبح الأثمان العالمية متوازنة، إلى أن تحدث تطورات جديدة تغير الأوضاع الإقتصادية، فتعود حركة الصادرات والواردات مرة أخرى إلى إعادة التوازن بطريقة آلية. ومن مزايا هذا النظام أنه:

- يحقق ثبات نسبي في أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة

- يحقق ثبات نسبي في مستويات الدخل والعمالة بين الدول المختلفة

ب- نظام الذهب المدار

وهو النظام الذي تتدخل فيه السلطات النقدية بعزل الأثار الإقتصادية التي تترتب على زيادة كمية النقود أو نقصها. إن قيام الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من إختلال في النشاط الإقتصادي وقيام الدول المستقلة، وإدخال القواعد والنظم الحكومية وإشراف البنوك المركزية إلى جعل تطبيق النظام الآلي غير ممكن، وقد دفعت هذه الصعوبات الدول إلى إعادة النظر في هذا النظام واستبداله بنظام آخر من شأنه أن يزيد التعاون الدولي في تسوية المدفوعات عن طريق الإتفاق بشأن سياسة الخصم، وكذلك التعاون في سياسة عمليات السوق المفتوحة. ووفق هذا النظام الجديد من التعاون أوقفت العمليات الآلية لتجنب المخاطر التي كان يؤدي إليها خروج الذهب واضطرار الدولة إلى رفع سعر الفائدة وما يترتب عليه من ضعف النشاط الإقتصادي وانعدام الثقة، وتشجيع الإكتناز وما يترتب عليه من انخفاض الأثمان، وبالتالي انخفاض الأجور، وغير ذلك من الأمور التي

تؤدي إلى الإنكماش. وفي هذه الحالة كانت الدولة تطلب من البنك المركزي أن يزيد الأثمان بقدر ما تفقده البلاد من الذهب، وبالنسبة للدولة التي يزيد فيها الذهب، كانت السلطات المسؤولة تقلل الإئتمان بقدر ما حصلت عليه من ذهب، وقد قدمت اقتراحات كثيرة بخصوص إدارة نظام الذهب وتوجيهه منها مقترحات مؤتمر جنوا سنة 1922. ولقد أوصت هذه المقترحات البنوك المركزية بالتعاون لتثبيت القيمة الدولية للذهب حتى إذا بدأت الأسعار في الإرتفاع قللت الإئتمان، وإذا بدأت الأسعار في الإنخفاض زادت البنوك من الإئتمان، كما تضمنت المقترحات تثبيت الأثمان وتثبيت أسعار الصرف. وهكذا بدلا من أن ترتبط الوحدة النقدية بقيمة الذهب كما كان في نظام الذهب الآلي أصبح الذهب في النظام المدار مرتبطا بالوحدة النقدية ذات القوة الشرائية الثابتة نسبيا.

5- النظام النقدي الورقي

يسمى أيضا بنظام النقود الائتمانية، وأساس هذه القاعدة هو أن النقود الورقية أصبحت تتمتع بقوة إبراء قانونية مطلقة نابعة من القانون،وهنا لا يحق تحويلها إلى ما يساويها من ذهب أو معدن آخر. والقيمة السلعية للنقود الورقية الإلزامية تكاد لا تذكر، وبالرغم من إنعدام القيمة السلعية لهذه النقود، فالأفراد يقبلونها كشكل من أشكال الثروة ذات السيولة الكاملة، وهي كنقود تستطيع القيام بجميع الوظائف التي تقوم بها النقود. و في ظل هذه القاعدة أصبح النقد الورقي إلزاميا أي غير قابل للتحويل إلى الذهب أو إلى معدن آخر، وقد انفصمت العلاقة بين وحدة النقد الورقي وبين ما كانت تساويه من ذهب تحت نظام الذهب ولم يعد التغير في حجم ما تحتفظ به سلطات الإصدار من احتياطي الذهب يحدد التغير في حجم البنكنوت المصدر بل يمثل في معظم الحالات من الأصول المختلفة التي تمثل عناصر غطاء البنكنوت المصدر، ويتمثل دوره المعاصر في كونه مخزن للقيمة ووسيلة دفع دولية.